العنف الاقتصادي ضد النساء الفلسطينيات خلال حرب الابادة الجماعية والعدوان الاسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس

2023-2025

بمناسبة حملة "16" يوماً العالمية لمناهضة العنف ضد النساء

تشرين ثاني /2025

تقديم

يشكل العنف الاقتصادي أحد أخطر أوجه العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات الفلسطينيات، إذ حولت حرب الإبادة في قطاع غزة بتدميرها للمصانع والأسواق والمزارع والبنية التحتية، إلى جانب النزوح والحصار وقطع سلاسل التوريد، حياة مئات الآلاف من النساء إلى واقع من فقدان الدخل والفقر والعوز، خاصة بين المعيلات والأرامل. وفي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، فان القيود على الحركة والحواجز والاستيطان وعنف المستوطنين ادت جميعها إلى إعاقة وصول النساء إلى العمل والأرض والخدمات، وعملت على تعطيل المؤسسات الاقتصادية والمشاريع النسوية وقلصت فرص التشغيل. والى جانب هذه القضايا يسلط هذا التقرير الضوء على جوانب واشكال اخرى للعنف الاقتصادي الذي تتعرض له النساء والتي تتمثل في السيطرة على دخولهن، ومنعهن من حقوقهن الإرثية وملكية الأراضي والأصول، وانتهاك حقوقهن العمالية، وما يترتب على ذلك من إقصاء للنساء عن الحياة الاقتصادية.

ويأتي اصدار هذا التقرير في إطار حملة "16 يوماً لمناهضة العنف ضد النساء" ليسلّط الضوء على واقع العنف الاقتصادي الذي تتعرض له الفلسطينيات وآثاره عليهن، ويستعرض في الوقت نفسه جهود وزارة شؤون المرأة في هذا المجال، من دمج التمكين الاقتصادي في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، إلى دعم المبادرات النسوية وإنشاء نافذة متخصصة للعنف الاقتصادي ضمن المرصد الوطني لرصده والتصدي له. كما تعمل الوزارة على توثيق هذه القضايا وتحليلها بوصفها مدخلًا لتطوير السياسات والتشريعات وبرامج الحماية التي تعزز حق النساء والفتيات الفلسطينيات في حياة اقتصادية كريمة وخالية من العنف.

منى الخليلي

وزيرة شؤون المراة

ملخص تنفيذي

يشخص هذا التقرير الاشكال المتعددة للعنف الاقتصادي التي تواجهها النساء في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس واحتوى هذا التقرير على المؤشرات والمعطيات التالية:

عنف الاحتلال وآثاره الاقتصادية على النساء

- في الضفة الغربية توجد أكثر من (1100) عائق على الحركة، ما يرفع زمن وكلفة الوصول للعمل والجامعة والخدمات ويضغط على مشاركة النساء في سوق العمل.
- في مشاريع النساء في شمال الضفة: فقط (10%) من المشاريع تديرها نساء، و(48.6%) منها أُغلقت مؤقتاً بسبب القيود والإغلاقات، وفي نابلس أُغلقت (56) منشأة صغيرة كانت توفر عملاً لنحو (220) امرأة، وفي جنين فقدت (64%) من المشاريع النسائية قدرتها على الإنتاج.
- في غزة تعرض القطاع الزراعي والاقتصادي لدمار واسع، حيث دُمِّر نحو (94%) من الأراضي الزراعية من أصل (178 ألف) دونم، وتدمّر (1,223) بئراً، وتضرر نحو (85%) من الدفيئات الزراعية، وانخفضت المساحات المزروعة بالخضروات من (93 ألف) دونم لأقل من (4 آلاف) دونم، مع تدمير أكثر من ثلثي شبكات الطرق والصرف الصحي.

العنف الاقتصادي الأسري والمجتمعي والسيطرة على دخل المرأة

- وفقا لمسوح سابقة تتعرض نسبة كبيرة من النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج لأشكال من العنف الاقتصادي، مثل منع العمل، أو السيطرة على الأجر، أو إجبارهن على تنازلات مالية أو قروض.
- دراسة الإسكوا 2020 حول الكلفة الاقتصادية للعنف الزوجي في فلسطين بينت أن العنف داخل الأسرة، بما فيه العنف الاقتصادي، يؤدي إلى زيادة الغياب عن العمل، وانخفاض الإنتاجية، وخروج نساء من سوق العمل نهائياً.

الحقوق الإرثية وملكية الأراضي والأصول

- النساء لا يمتلكن سوى (7.7%) من الحيازات الزراعية وفق التعداد الزراعي 2021، ولا تمتلك إلا حوالي (13%) من النساء عقاراً مسجلاً بأسمائهن، وتنخفض النسبة إلى أقل من (8%) في المناطق الريفية المحافظة مثل جنوب الخليل والأغوار.

- نحو (32%) من النساء اللواتي لهن حق إرثي لا يحصلن على حصصهن بسبب ضغوط التنازل لصالح الذكور أو ما يسمى "التراضي العائلي."

- منذ 2023 تمت مصادرة أكثر من (24 ألف) دونم، وعُزل نحو (9.4%) من الأراضي الزراعية خلف الجدار، وأقيمت حوالي (150) مزرعة رعوية استيطانية تسيطر على ما يقارب (786 ألف) دونم، أي نحو (14%) من مساحة الضفة، وتسببت في تهجير أكثر من (60) تجمعاً رعوياً وتشريد نحو (2,895) فلسطينياً، بينهم مئات النساء.

العنف الاقتصادي في سوق وبيئة العمل

- النساء متمركزات في قطاعات أقل أجراً مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والعمل الأهلي، بينما يتركز الرجال في قطاعات أعلى دخلاً.

- لا يقل عن (50%) من النساء العاملات في مؤسسات القطاع الخاص يتقاضين أجوراً أقل من الحد الأدنى، والنسبة الأكبر لا يحصلن على حقوقهن العمالية الكاملة مثل إجازة الأمومة والرضاعة مدفوعة الأجر وتعويضات نهاية الخدمة.

الأزمة المالية الحكومية وانعكاسها على النساء

- تفاقم الأزمة المالية وخصم أموال المقاصة أدى إلى تقسيط الرواتب وتراكم المتأخرات، ما ينعكس مباشرة على الموظفات في القطاعات الممولة من الموازنة، خصوصاً التعليم والصحة، ويزيد لجوء الأسر للاستدانة وتقليص الإنفاق على الغذاء والعلاج والتعليم، مع عبء إضافي على النساء بوصفهن معيلات ومقدمات رئيسيات للرعاية.

العنف الاقتصادي ضد النساء والفتيات الفلسطينيات

السياق العام

ان العنف الاقتصادي ضد النساء في فلسطين هو نتيجة تراكم منظومة كاملة من الضغوط والاعتداءات. فمن جهة، يفرض الاحتلال الاسرائيلي العسكري قيوداً قاسية على الحركة والعمل، ويصادر الأرض والموارد، ويدمّر البنية التحتية ويشنّ الحروب المتكررة، ما يقطع سبل العيش ويقلّص فرص العمل، خاصة في غزة والمناطق الريفية والمصنفة (ج). ومن جهة ثانية، تكرّس البنية الأبوية داخل الأسرة والمجتمع أنماطاً من السيطرة على دخل النساء وقرارات عملهن، وتدفع كثيراً منهن للتنازل عن حقوقهن الإرثية وملكياتهن في الأراضي والأصول. أمّا على مستوى المنظومة القانونية والمؤسسية، فرغم وجود إطار قانوني وطني ومتنامٍ لحماية النساء وتعزيز المساواة، الا انه ما زالت هناك فجوات في التشريع والتطبيق وفي الوصول إلى العدالة وشبكات الحماية الاجتماعية، الأمر الذي يحد من قدرة النساء على الاستفادة الكاملة من حقوقهن القانونية والاقتصادية، ويجعل مواجهتهن للعنف الاقتصادي أكثر صعوبة.

أظهر مسح العنف في المجتمع الفلسطيني لعام 2019 أن كثيراً من النساء يتعرضن في الوقت نفسه لأكثر من شكل من أشكال العنف، نفسي وجسدي وجنسي واقتصادي، في بيت واحد أو مكان عمل واحد. وفي الوقت ذاته تبقى مشاركة النساء الاقتصادية من بين الأدنى عالميا، إذ لم تتجاوز نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية 17.8% في الربع الثاني 2025، بينما بلغت معدلات البطالة بين النساء 29.8% في الضفة الغربية، اما في قطاع غزة فقد تسبب حرب الابادة في تحويل اغلبية النساء الى صفوف العاطلات عن العمل، فتدمير القطاع بمؤسساته وبنيته التحتية ومبانيه السكنية واستهداف السكان من جميع الفئات والاعمار عطل الحياة الاقتصادية بل ودرمها بشكل شبه كامل. وفي هذا السياق، وان اختتلف شكل العنف الاقتصادي بين الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة المحاصر والمدمر، لكنه يفضي دائماً إلى النتيجة نفسها: تقييد استقلالية النساء الاقتصادية، وإبقاؤهن في موقع هش يعتمد على دخل الذكور أو على المساعدات، ويجعلهن أكثر عرضة لأنماط أخرى من العنف والاستغلال في أزمنة الحرب وما بعدها.

أولاً: عنف الاحتلال وآثاره على أوضاع النساء الاقتصادية

في الضفة الغربية، يشكل الاحتلال الإسرائيلي البنية الأولى للعنف الاقتصادي، حيث يتحكم في الأرض والموارد وحركة الأفراد والبضائع. تقارير الأمم المتحدة توثق وجود مئات العوائق على الحركة تشمل حواجز دائمة وجزئية وبوابات حديدية وسواتر ترابية وطرق مغلقة، وتشير التقارير الى ان الاحتلال نصب اكثر من 1100 عائق للحركة في الضفة، وهذا الواقع ينعكس بقوة على النساء العاملات في الضفة الغربية. في شمال الضفة وجنوبها، خاصة

في جنين وطولكرم والخليل والقرى المحيطة بالقدس، تضطر النساء إلى قطع مسافات طويلة عبر طرق التفافية، والمرور عبر أكثر من حاجز للوصول إلى أماكن العمل أو الجامعات أو المنشآت الصحية. مما يؤدي الى ارتفاع زمن وكلفة التنقل مما يدفع كثيراً من النساء إلى الانسحاب من سوق العمل الرسمي، أو قبول أعمال أقل أجراً وأقرب جغرافياً ولو كانت غير مستقرة أو بدون عقد. وفي القدس الشرقية، يضاف إلى ذلك نظام التصاريح والإقامات، حيث

تخضع النساء المقدسيات لسوق عمل إسرائيلي تمييزي، مع أجور أقل من نظرائهن اليهوديات، وضعف في الاعتراف بحقوقهن النقابية والاجتماعية، إلى جانب تهديد دائم بسحب الإقامة أو هدم المنزل، ما يجعل أي مخاطرة مهنية أو مطالبات حقوقية أكثر كلفة.

كما وتواجه المشاريع النسوية اليوم مزيجاً من الضغوط، أبرزها القيود والحواجز التي تقطع أوصال المدن والقرى وتطيل زمن النقل وترفع تكلفته، ما يضر بجودة المنتجات الغذائية والزراعية ويزيد التلف ويضغط على هوامش الربح في المشاريع الصغيرة، إلى جانب هشاشة البنية المالية لهذه المشاريع لاعتماد معظمها على تمويل ذاتي أو قروض صغيرة دون أصول كافية للحصول على تمويل أكبر أو تحمّل فترات التوقف. مسح لوزارة الاقتصاد الوطني في محافظات شمال الضفة، حيث تكررت الاجتياحات منذ مطلع 2025، أظهر أن نسبة المشاريع التي تديرها نساء لا تتجاوز 10%، وأن 48.6% منها أُغلِقت مؤقتاً بسبب القيود والإغلاقات، وأن هذه المشاريع – في الصناعات الغذائية والنسيج ومحلات التجزئة وصالونات التجميل والمشاريع المنزلية – كانت الأكثر حساسية للإجراءات الإسرائيلية، ففي نابلس أُغلقت 56 منشأة صغيرة كانت توظف نحو 220 امرأة، وفي جنين فقدت 64% من المشاريع النسائية قدرتها على الإنتاج بسبب أضرار البنية التحتية وانقطاع الكهرباء والمياه، بينما أفادت أكثر من نصف العاملات بأنهن لم يحصلن على أي تعويض، ولم تلجأ معظم صاحبات المشاريع إلى القضاء أو المؤسسات الرسمية للمطالبة بحقوقهن بسبب ضعف الثقة بالنظام القانوني أو جهل بالإجراءات، ما يعمّق دائرة العنف الاقتصادي الواقع عليهن.

في قطاع غزة، يأخذ العنف الاقتصادي المرتبط بالاحتلال شكلاً أشد تدميراً، الحصار الطويل، ثم حرب الإبادة التي استمرت عملياً منذ أواخر 2023، أدت إلى تدمير واسع للبنية التحتية الاقتصادية، من منشآت صناعية وتجارية، إلى أسواق ومكاتب مهنية ومؤسسات خدماتية. وتشير تقارير دولية ووطنية إلى انهيار شبه كامل لسوق العمل الرسمي، وتآكل فرص الدخل المستقر، مع اعتماد متزايد على المساعدات الإنسانية. بالنسبة للنساء، هذا يعني فقدان الوظائف في القطاعات التي كن يتركزن فيها، مثل المنظمات الأهلية، والتعليم الخاص، وورش الخياطة، والصناعات الغذائية الصغيرة، والعمل في المزارع والبيوت البلاستيكية.

لا تواجه النساء في غزة فقط فقدان الوظائف، بل يواجهن أيضاً فقدان المساحة ذاتها التي يمكن فيها خلق دخل. فقد ادت الحرب إلى "إبادة زراعية وغذائية"، حيث دُمر نحو 94٪ من الأراضي الزراعية من أصل 178 ألف دونم، وتعرض 1,223 بئراً للدمار، إضافة إلى تدمير 85٪ من الدفيئات الزراعية، وانهيار المساحات المزروعة بالخضروات من 93 ألف دونم إلى أقل من 4 آلاف دونم، وتدمير أكثر من ثلثي شبكات الطرق والصرف الصحي. مما يعني اختفاء آلاف الفرص الاقتصادية التي كانت تستند إلى الإنتاج الزراعي المنزلي أو الحيازات الصغيرة، وهي مجالات كانت النساء الريفيات في غزة يعتمدن عليها كمصدر دخل رئيسي أو ثانوي. وقد أدى الانهيار الاقتصادي الشامل الناتج عن الحرب في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 إلى تصاعد واضح في أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات، حيث شكلت الأوضاع الاقتصادية القاسية عاملاً مضاعفاً لخطر تعرض النساء والفتيات للعنف، حيث بين يعشن في بيئة باتت تفتقر إلى أبسط مقومات الحماية والدعم.

بينما يظهر عنف الاحتلال في الضفة والقدس في شكل تقييد الوصول إلى العمل وتكلفة التنقل وفقدان الأمان في الطريق بسبب عنف المستوطنين، فانه يظهر في غزة في شكل تدمير شامل لمواقع الإنتاج ذاتها، وتحويل النساء من منتِجات إلى معيلات بديلات ومستفيدات قسراً من المساعدات الإنسانية ، وهو شكل صارخ من أشكال العنف الاقتصادي البنيوي.

ثانياً: العنف الاقتصادي الأسري والمجتمعي والسيطرة على دخل المرأة

يتجسد العنف الاقتصادي على مستوى الاسرة في ممارسات تبدو أحياناً "طبيعية" أو "مقبولة اجتماعياً"، لكنها في جوهرها تسلب النساء حقهن في السيطرة على مواردهن ودخلهن. أظهر مسح العنف 2019 أن نسبة كبيرة من النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من الزوج، وتشمل هذه الأشكال العنف الاقتصادي مثل منع الزوجة من العمل، أو التحكم بأجرها، أو منعها من التصرف بدخلها، أو إجبارها على التوقيع على قروض أو تنازلات مالية.(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2019)

وينتشر في الضفة الغربية نمط يقوم على أن الزوج أو الأب أو الأخ هو "ولي الأمر المالي"، فيستلم راتب المرأة كامل، أو يحتفظ ببطاقة الصراف، أو يفرض عليها سقفاً معيناً للإنفاق الشخصي، بينما تُصرف بقية الأموال على ما يراه هو أولوية، أحياناً دون شفافية أو مشاركة في القرار. في كثير من الحالات، خاصة مع غياب حساب مصرفي مستقل باسم المرأة، تصبح العودة إلى العمل مشروطة بموافقة الزوج لا فقط اجتماعياً، بل مادياً أيضاً، بما في ذلك حقها في امتلاك أصول أو ادخار جزء من دخلها.

اما في القدس الشرقية تصبح السيطرة على دخل المرأة متشابكة مع منظومة السيطرة الإسرائيلية. فبعض النساء يعملن في سوق العمل الإسرائيلي أو في مؤسسات داخل الخط الأخضر، ويتقاضين الأجر بالشيكل عبر بنوك إسرائيلية، وفي هذه الحالات، تتدخل الأسرة أحياناً لفرض تسويات مثل أن يتحكم الزوج في الحساب، أو أن تُحوّل المبالغ إلى حساب مشترك لا تملك المرأة سلطة فعلية عليه، بذريعة "الحماية" أو "الخبرة المالية". وهذا يحد من قدرة النساء المقدسيات على بناء احتياط مالي مستقل يمكن أن يتيح لهن خيارات في حال التعرض لعنف جسدي أو نفسي.

فيما تختلف التركيبة في قطاع غزة لكنها تؤدي إلى نفس النتيجة، فالحصار الطويل جعل فرص العمل المدفوع للنساء نادرة، وغالباً في مشاريع مؤقتة ممولة من المنظمات الدولية أو الجمعيات، أو في أنشطة إنتاج غذاء منزلي. في هذه الحالات، تكون العائلة الممتدة حاضرة بقوة في تحديد مصير أي دخل جديد، حيث يضغط الإخوة أو الأزواج لتوجيهه إلى "مصروف المنزل الكبير"، أو سداد الديون المتراكمة، أو دعم أسر أخرى في العائلة. في ظل غياب شبكة أمان اجتماعية، تُبرر هذه الممارسات باعتبارها "تكافلاً"، لكنها عملياً تمنع النساء من تراكم رأس مال خاص بهن، وتربط مشاركتهن في العمل باستمرار الموافقة الذكورية.

توضح دراسة الإسكوا حول الكلفة الاقتصادية للعنف الزوجي في دولة فلسطين أن العنف داخل الأسرة، بما فيه العنف الاقتصادي، يؤدي إلى ارتفاع الغياب عن العمل، وانخفاض الإنتاجية، وخروج بعض النساء من سوق العمل تماماً، ما يفاقم الفجوة في الأجور والمشاركة الاقتصادية ويعمّق التبعية المالية للزوج .هذه الآثار أشد وضوحاً في غزة، حيث إن فقدان الوظيفة أو انخفاض القدرة على العمل بسبب العنف لا يقابله وجود بديل وظيفي متاح (الاسكوا، 2020)[1]

ان العنف الاقتصادي الأسري هو احد اشكال تهميش النساء والسيطرة على قدرتهن على التملك والتصرف والادخار، واتخاذ اي قرار اقتصادي، وهو ما يمهد الطريق لعنف جسدي ونفسي يترك اثاره على النساء على المدى البعيد.

ثالثا: الحقوق الإرثية وملكية الأراضي والأصول

تمثل القضية الإرثية وملكية الأراضي أحد أشكال العنف الاقتصادي الواقع على النساء الفلسطينيات. فمع أنهن يعملن بكثافة في الحيازات العائلية، بالمقابل لا تتجاوز ملكيتهن للحيازات الزراعية 7.7% وفق التعداد الزراعي 2021، ولا تمتلك سوى نحو 13% من النساء عقاراً مسجلاً بأسمائهن، وتنخفض النسبة إلى أقل من 8% في المناطق الريفية المحافظة. ويضاف إلى ذلك حرمان فعلي من الحقوق الإرثية، إذ إن حوالي 32% من النساء اللواتي لهن حق في الإرث لا يحصلن عليه تحت ضغط التنازل لصالح الذكور أو بدعوى "التراضي العائلي"، ما يحرم النساء من أهم ضمانة اقتصادية ويضعف قدرتهن على فتح حسابات مصرفية أو الحصول على قروض لعدم امتلاكهن أصولاً يمكن تقديمها كضمان.

ان هذا الحرمان من التملك يتفاقم بفعل سياسات الاستعمار الاستيطاني التي تترك أثراً مباشراً على النساء، فمنذ 2023 تمت مصادرة أكثر من 24 ألف دونم، وعزل نحو 9.4% من الأراضي الزراعية خلف الجدار، وإقامة نحو 150 مزرعة رعوية استيطانية تسيطر على حوالي 786 ألف دونم أدت إلى تهجير أكثر من 60 تجمعاً رعوياً وتشريد نحو 2,895 فلسطينياً، بينهم مئات النساء اللواتي يشكلن العمود الفقري للعمل الزراعي والرعوي، وفي قطاع غزة، حيث دمر الاحتلال الاسرائيلي 94% من الأراضي الزراعية و85% من الدفيئات، تصبح قدرة النساء على العودة لأي نشاط زراعي مستقر شبه معدومة حتى لو امتلكن حقاً إرثياً على الورق، ما يعني دفعهن قسراً خارج الفضاء الإنتاجي وفقدان آخر مصدر يمكن أن يعتمدن عليه في أي عملية تعافٍ أو إعادة إعمار.

[1] ESCWA (2020): economic costs of marital violence against women in the State of Palestine. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/economic-cost-violence-women-state-palestine-english.pdf

كما تواجه النساء أيضاً سلسلة عراقيل إجرائية وقانونية عند متابعة قضايا الميراث وتسجيل الأراضي، مثل اشتراط حضور غالبية الورثة، وكلفة الرسوم والمحامين، وطول أمد القضايا، وتعقيد أوضاع الملكية غير المسجلة، إلى جانب تداخل الصلاحيات في القدس والمناطق "ج". وتدفع هذه التعقيدات كثيراً من النساء للعزوف عن المطالبة بحقوقهن أو القبول بـ"تراضي عائلي" غير منصف، وهو ما ينعكس على جميع أدوارهن الاقتصادية، حيث تفتقر صاحبات المشاريع للضمانات العقارية للحصول على تمويل، والعاملات يضعف موقعهن التفاوضي على الأجر وحقوق العمل، وربات البيوت يفتقدن لأي أمان مادي في حالات الطلاق أو وفاة المعيل.

رابعا: العنف الاقتصادي في سوق العمل وبيئة العمل

تظهر في سوق العمل فجوة هائلة في المشاركة الاقتصادية بين النساء والرجال، كما تواجه كثير من النساء العاملات في الضفة الغربية ممارسات تمثل أشكالا واضحة من العنف الاقتصادي في أماكن العمل، مثل تأخير الأجور لأشهر، أو عدم دفع مستحقات نهاية الخدمة، أو إجبار العاملات على الاستقالة عند الحمل أو بعد إجازة الأمومة، أو الضغط عليهن للقبول بأجور أقل من الحد الأدنى، بدعوى أنهن "يعملن لتحسين دخل الأسرة وليس لإعالته". وهذا ما تؤكده الاحصاءات الرسمية اذ انه لا يقل عن 50% من النساء العاملات في مؤسسات القطاع الخاص يتقاضين اجورا تقل عن الحد الادنى للاجور ولا تحصل النسبة الاكبر منهم ايضا على حقوقهن العمالية مثل اجازات امومة ورضاعة مدفوعة وتعويضات نهاية الخدمة وفقا لما ينص عليه قانون العمل الفلسطيني.

وفي دراسة للاسكوا (2020) حول قياس التكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء كشفت على أن العنف في بيئة العمل، بما فيه العنف الاقتصادي، ينعكس في شكل تغيب متكرر، وانخفاض في الإنتاجية، وانسحاب من سوق العمل أو تغيير الوظيفة إلى عمل أقل أجراً وأقل تعرضاً للاحتكاك بالآخرين، وما يعمق من هذه الاثار هو ارتباطها في بيئة عمل تعاني من فجوات في تطبيق قانون العمل الذي يؤكد على حقوق العمال رجالا ونساء. وكذلك فان طول اجراءات التقاضي وارتفاع تكلفتها اضافة الى غياب آليات شكاوى فعالة وآمنة للنساء في الشركات التصغيرة والمنشآت غير المنظمة خوفاً من تسريهن من اعمالهن في ظل عدم توفر فرص بديلة مقبولة.

فيما تواجه النساء العاملات في القدس الشرقية ممن يعملن في سوق العمل الإسرائيلي أو في المؤسسات الإسرائيلية شكلاً مركباً من التمييز، تمييز على اساس الجنس وتمييز قومي في آن واحد. مما ينعكس في فروق الأجور، وفي محدودية الوصول إلى الوظائف ذات المزايا العالية، وفي غياب التمثيل في مواقع صنع القرار داخل المؤسسات، كما أن النظام القانوني المزدوج يجعل من الصعب على النساء المقدسيات متابعة شكاوى تتعلق بالتمييز أو التحرش أو الحرمان من الحقوق.

اما في قطاع غزة، فان سوق العمل شبه المنهار يجعل الحديث عن "العنف في بيئة العمل" مختلفاً. حيث شكل العنف الاقتصادي الأبرز هو غياب الوظائف من الأصل، وتحول البرامج الإنسانية قصيرة الأجل إلى أحد المصادر القليلة للدخل. هذا يفتح الباب أمام انتهاكات مرتبطة باختيار المستفيدات، وربط فرص العمل المؤقتة بالولاءات السياسية أو الاجتماعية، أو تفضيل الرجال في فرص النقد مقابل العمل، وترك النساء في دائرة الأعمال التطوعية

غير المدفوعة أو الأعمال المنزلية المكثفة. في هذا السياق، فان أي وظيفة مدفوعة للأرامل أو المعيلات تصبح موضع تفاوض وضغط داخل الأسرة، حيث يُتوقع منهن تحويل الجزء الأكبر من الأجر إلى الأسرة الكبيرة، بما يحد مجدداً من إمكانية تراكم رأس مال مستقل.

خامسا: الأزمة المالية وانعكاساتها على النساء العاملات في القطاع الحكومي

تعمّقت الأزمة المالية للحكومة الفلسطينية منذ أواخر عام 2023 مع ارتفاع الخصومات الإسرائيلية من أموال المقاصة، لقد أجبر هذا الوضع الحكومة على صرف رواتب الموظفين العموميين بشكل مجتزأ، مع تراكم متزايد للمتأخرات، مما انعكس على النساء العاملات في القطاع الحكومي، خاصة ممن يعملن في القطاعات الأكثر اعتماداً على الموازنة العامة مثل التعليم والصحة، ومع عدم انتظام لرواتب واقتطاعها، تتراجع قدرة الموظفات على تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهن في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، مما يؤدي الى لجوء النساء واسرهن الى الاستدانة وتقليص الإنفاق على الغذاء والعلاج والتعليم، بينما تتحمل النساء عبئاً مضاعفاً بوصفهن معيلات أساسيات أو شريكات رئيسيات في الإعالة.

إنجازات الوزارة بالتمكين الاقتصادي

1. **إطلاق استراتيجية الاقتصاد الفلسطيني الجامع 2025–2030.**

اعتمدت كإطار وطني لتعزيز مشاركة النساء الاقتصادية عبر العمل اللائق والريادة واقتصاد الرعاية والتعليم والتدريب، ودمجت في خطط الحكومة التاسعة عشرة. **وتم إطلاق المبادرة الاقتصادية لتمكين النساء ضمن فعاليات اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية.**

1. **تطوير واعتماد 15 مبادرة اقتصادية للنساء في محافظات الشمال.**

تم تنفيذها بالشراكة مع مديريات وزارة الزراعة وتنفيذ من قبل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية واعتمادها رسمياً من دولة رئيس الوزراء.

2. **تقديم دعم مالي مباشر لـ 15 جمعية نسوية قاعدية.**

استهدف تمكين الجمعيات الإنتاجية بالشمال وتعزيز قدرتها التشغيلية، بدعم من الوكالة الإيطالية للتعاون الانمائي.

3. **تحديد الاحتياجات الفنية لـ 91 جمعية نسوية ووضع خطة لبناء قدراتها.**

وتضمّنت الحوكمة، التسويق، والاحتياجات التمويلية للجمعيات الإنتاجية.

4. **إجراء 5 عمليات تدقيق تشاركي للجمعيات التعاونية النسوية.**

حسّنت نظم الإدارة والحوكمة، ورفعت جاهزية الجمعيات للشراكات التمويلية.

5. **تحليل ثلاث سلاسل قيمة لمنتجات نسوية واعدة.**

شملت الأعشاب، العسل، والتصنيع الغذائي بهدف تطوير التدخلات الاقتصادية الداعمة للنساء.

6. **إعداد دراسة معمقة حول واقع النساء العاملات في القطاع الزراعي.**

غطت الضفة وغزة وحددت فجوات التمكين وأولويات الدعم.

7. **إعداد الدليل الإرشادي للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء.**

أُنجز بالشراكة مع وزارات الاقتصاد والمالية والحكم المحلي.

8. **تطوير إطار وطني لقياس قيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر (اقتصاد الرعاية).**

يشكل أساسا لدمج الرعاية في السياسات الاقتصادية وبرامج الدعم الاجتماعي.

9. **إعداد ورقة سياسات حول فجوة الأجور بين الجنسين وحقوق النساء العاملات.**

تتناول التمييز بالأجور، بيئة العمل، والحماية الاجتماعية.

10. **إنتاج مواد إعلامية متخصصة حول التمكين الاقتصادي.**

تشمل فيديوهات، إنفوغرافيك، ومواد توعوية مرتبطة بواقع النساء الاقتصادي.

11. **إعداد تقارير اقتصادية حول أثر العدوان على النساء.**

وتشمل التحليل الاقتصادي، الغذائي، الصحي، والريفي.

12. **دمج التمكين الاقتصادي في خطط 5 وزارات حكومية.**

ضمن الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين 2025–2027.

13. **إنشاء نافذة متخصصة للعنف الاقتصادي ضمن المرصد الاقتصادي.**

تم تطوير نافذة نوعية داخل المرصد الوطني تعنى بتوثيق ورصد حالات العنف الاقتصادي ضد النساء، وتحليلها، وتوجيه التدخلات والسياسات الداعمة لحقوق النساء الاقتصادية، بما يعزز الاستجابة الوطنية القائمة على الأدلة.